● أخبار قصيرة

الأرجنتين.. احباط مخططات لتنظيم داعش الإرهابي

كشفت السلطات الأمنية الأرجنتينية عن إحباط مخطط إرهابي في مدينة ميندوزا الواقعة غرب البلاد. وأفادت مصادر رسمية بأن قوات الأمن تمكنت من اعتقال سبعة أشخاص متورطين في التخطيط لعمليات إرهابية وترويج أفكار متطرفة. وأوضحت المصادر أن العملية الأمنية شملت ثماني مداهمات نفذتها الشرطة الفدرالية الأرجنتينية، مما أدى إلى تفكيك شبكة خطيرة مرتبطة بتنظيم داعش الإرهابي. وجاءت هذه العملية بعد رصد تهديدات موجهة لأحد الصحفيين في البلاد. وأشارت التحقيقات الأولية إلى أن المجموعة المشتبه بها استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل تحريضية وخطط هجومية، بالإضافة إلى ترويج أيديولوجيات متطرفة مستوحاة من تنظيم داعش الإرهابي.

كابل تستضيف اجتماعاً اقتصادياً بمشاركة باكو و طشقند

وصل وفد اقتصادي رفيع المستوى من جمهورية أذربيجان برئاسة نائب وزير الاقتصاد إلى كابول للمشاركة في اجتماع اقتصادي ثلاثي مع مسؤولين من أوزبكستان وأفغانستان. وفقًا لبيان صادر عن وزارة الصناعة والتجارة في حكومة طالبان، استقبل "أحمد الله زاهد"، نائب الوزير، الوفد الأذربيجاني في المطار. يضيف البيان أنه خلال هذا الاجتماع، سيناقش ممثلو الدول الثلاث توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتطوير البنية التحتية للنقل واللوجستيات، واستكشاف المعادن، والاستثمار في قطاع الطاقة، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع لإنتاج الإسمنت بطاقة مليون طن سنويًا في شمال أفغانستان.

الجيش الباكستاني يواصل عمليات اعتقال الضباط المتقاعدين

أعلن الجيش الباكستاني عن اعتقال ثلاثة ضباط متقاعدين من هذه المؤسسة العسكرية. وقال المكتب الإعلامي للجيش الباكستاني في بيان: "بدأت التحقيقات مع هؤلاء الضباط المتقاعدين".

جاء اعتقال هؤلاء الضباط نتيجة للتحقيقات مع الجنرال فيض حميد، الرئيس السابق لجهاز المخابرات السرية للجيش الباكستاني المعروف باسم ISI. يحاكم الجنرال فيض حميد أمام محكمة عسكرية بتهمة إساءة استخدام السلطة خلال فترة رئاسته لهذه الوكالة الاستخباراتية، وكذلك بسبب أنشطة غير قانونية بعد تقاعده.

يُتهم الجنرال فيض حميد بدعم عمران خان، مؤسس حزب تحريك إنصاف، في السنوات الأخيرة.

بعد استقالة الشيخة حسينة

هل انتهى العصر الذهبي بين الهند و بنغلاديش؟

الوفاق/ مع تصاعد الاضطرابات الجماهيرية والحكم العسكري المتناوب في بنغلاديش، ستكون هناك تداعيات جيوسياسية ملحوظة على الدول المجاورة، وخاصة الهند.

استقالت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، التي حكمت بنغلاديش على مدى ١٥ عامًا الماضية وانتُخبت لفترة خامسة في يناير ٢٠٢٤، من منصبها وغادرت البلاد إلى "مكان أكثر أمانًا"، حيث هاجم المتظاهرون مقر إقامتها الرسمي، وأحرقوا مكتبها، وحاصروا البرلمان. ستكون للاضطرابات الداخلية هذه تداعيات جيوسياسية ملحوظة على الدول المجاورة، وخاصة الهند، التي تشترك معها في أطول حدود دولية لها. كان العقد الماضي واحدًا من أهم الفترات في العلاقات الهندية البنغلاديشية، حيث شهد بداية "عصر ذهبي" في التعاون الثنائي. ومع ذلك، سيتم اختبار مصير العلاقات الهندية البنغلاديشية في الظروف الأخيرة، حيث أن احتجاجًا طلابيًا غير سياسي استمر لمدة شهر واحد، وتحول إلى حركة جماهيرية، قد أوصل الأمة إلى طريق مسدود ومن المقرر أن يعيد تعريف سياسة جنوب آسيا.

شرارات الاضطرابات

في يوليو من هذا العام، أصدرت المحكمة العليا في بنغلاديش حكمًا لصالح إعادة الحصة الملغاة، والتي كانت تخصص الوظائف الحكومية الرئيسية لأحفاد مقاتلي الحرية الذين شاركوا في حرب تحرير بنغلاديش عام ١٩٧١. في بلد يواجه بطالة واسعة النطاق وتضخمًا مرتفعًا بسبب تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية، أثار هذا الحكم احتجاجات الطلاب في جميع أنحاء البلاد للمطالبة بتخفيض الحصة من ٣٠٪. تحول الاحتجاج في جامعة دكا إلى العنف عندما اشتبك فرع الطلاب التابع لرابطة عوامي الحاكمة مع المتظاهرين، بعد تعليق مثير للجدل من رئيسة الوزراء السابقة، التي سألت: "إذا لم تكن الوظائف مخصصة لمقاتلي الحرية، فلمن يجب أن تُحجز؟ لأبناء الخونة؟."

بينما حاولت الحكومة السيطرة على الوضع من خلال الضغط والوعود، أدت المواجهات المتصاعدة بين المتظاهرين والشرطة وحرس الحدود البنغلاديشي والجيش، الذي كان مصرحًا له بإطلاق النار وسط حظر التجول في جميع أنحاء البلاد، إلى مذبحة واسعة النطاق أسفرت عن مقتل أكثر من مائة شخص. لم يساعد الحكم النهائي للمحكمة العليا، الذي خفض لاحقًا هذه الحصة إلى ٥٪، في تهدئة المتظاهرين كثيرًا. كانت مطالبهم قد توسعت بحلول ذلك الوقت لتشمل تحقيقات شاملة في أعمال العنف، ومحاسبة المسؤولين، واستقالة المسؤولين المذنبين، إلى جانب اعتذار علني من رئيسة الوزراء حسينة، مما أدى إلى مزيد من التحريض.

مؤخرًا، نشأ استياء عام ضد حكومة رابطة عوامي في بنغلاديش بسبب انتصاراتها الانتخابية التي وصفت بأنها مثيرة للجدل في استطلاعات الرأي و مزاعم الفساد والمحسوبية. كان هذا الاستياء ملحوظًا بشكل خاص منذ انتخابات يناير التي شهدت مشاركة ٤٠٪ من الناخبين. أججت المظاهرات في النهاية هذا الاستياء، وكان المطلب النهائي هو استقالة حسينة من منصب رئيسة الوزراء.

عدم الاستقرار و التأثير على الهند

جلبت فترة رئيسة الوزراء السابقة حسينة غير المنقطعة الاستقرار السياسي لبنغلاديش وساعدت في خلق جوار آمن. ساعد موقف حكومتها الصارم "عدم التسامح مطلقًا" تجاه الجماعات المتمردة التي تختبئ في بنغلاديش، والتي غالبًا ما كانت تسبب اضطرابات في المناطق الشمالية الشرقية المجاورة للهند، نيودلهي بشكل خاص. ومع ذلك، فإن رحيل رئيسة الوزراء حسينة الأخير، الذي تزامن مع ظهور الفصائل المتطرفة مجددًا في بنغلاديش، مثل عودة الجماعة الإسلامية التي كانت محظورة في السابق إلى الواجهة السياسية، يثير مخاوف جديدة للهند بشأن أمن الشمال الشرقي. بسبب الاضطرابات الداخلية التي تجتاح بنغلاديش الآن، أغلقت الهند حدودها وعززت الشرطة وقوات أمن الحدود على مدار الساعة وتم إعلان حالة التأهب القصوى على طول الحدود لمنع التدفقات البشرية التي قد تفر من البلاد بسبب العنف.

بعيدًا عن المخاوف الأمنية الفورية، فإن نهاية حكم حسينة يثير أيضًا الشكوك حول مصير مشاريع التنمية الهندية البنغلاديشية، وخاصة مخططات الربط. تضمنت هذه المشاريع، التي ازدادت في السنوات الأخيرة، تعزيز التجارة البحرية للولايات الهندية الشمالية الشرقية المحاصَرة برًا عبر موانئ شيتاغونغ ومونغلا في بنغلاديش، وإعادة بناء الروابط القديمة التي قُطعت خلال تقسيم عام ١٩٤٧، وتوسيع الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والخطوط الجوية. باعتبارهما أكبر شريكين تجاريين لبعضهما البعض في جنوب آسيا، مع روابط عائلية قوية بين المواطنين، تعتبر هذه المبادرات ضرورية لتعميق التعاون الثنائي.

كجزء من التعاون الفني والاقتصادي متعدد القطاعات لمنطقة خليج البنغال (BIMSTEC)، وهي منظمة إقليمية مخصصة لخليج البنغال، كان من المقرر أيضًا أن توقع الهند وبنغلاديش اتفاقية نقل بحري متعددة الأطراف لتعزيز التجارة والربط الإقليمي في الاجتماع السادس القادم لـ BIMSTEC في سبتمبر. ومع ذلك، فإن آفاق هذه الأمور غير واضحة حاليًا.

بعيدًا عن الربط، تعاونت الهند وبنغلاديش في العقد الماضي في مجالات مختلفة، من الطاقة والدفاع إلى الصحة وتغير المناخ وإدارة الكوارث. دفع الاستقرار السياسي المستمر في دكا الهند، مثل العديد من البلدان الأخرى، إلى الاستثمار في بنغلاديش، من خلال الاستثمارات المباشرة والمساعدات الخارجية، للاستفادة من موقعها الجيواستراتيجي في المحيطين الهندي والهادئ. وبالتالي، كانت نيودلهي جزءًا من الازدهار الاقتصادي لدكا في السنوات الأخيرة، والذي أشاد به البنك الدولي بـ "الحد الكبير من الفقر وزيادة التنمية". ومع ذلك، مع تغير الوضع السياسي في بنغلاديش، هناك تكهنات مختلفة حول مستقبل هذه الشراكة التنموية. أيد الحزب الوطني البنغلاديشي (BNP) - المعارض لحكومة رابطة عوامي السابقة والمعروف بميوله المؤيدة للصين - هذه الحملة المناهضة للهند و"مقاطعة البضائع الهندية" التي اجتاحت بنغلاديش في الأشهر الأخيرة. وبالتالي، فإن التوازن الدبلوماسي الجيد الذي حافظت عليه حكومة حسينة لفترة طويلة في تفاعلاتها بين الهند والصين يواجه خطر التحول لصالح بكين.

نهاية حقبة

ساهم عقد من العلاقات الثنائية المزدهرة مع بنغلاديش تحت قيادة رئيسة الوزراء حسينة بشكل كبير في نجاح سياسات الهند "الجوار أولًا" و"التوجه شرقًا". على الرغم من أن رحيلها يسدل الستار على هذا "العصر الذهبي"، إلا أن الواقع الجغرافي الثابت يبقى، والحدود المشتركة بين البلدين تجعلهما شريكين طبيعيين مرتبطين بأراضٍ متصلة وروابط ثقافية ومستقبل مشترك.

تعاونت الهند وبنغلاديش في العقد الماضي في مجالات مختلفة، من الطاقة والدفاع إلى الصحة وتغير المناخ وإدارة الكوارث

أوكرانيا تستخدم الدبابات البريطانية «تشالنجر٢» في كورسك

نقلاً عن قناة "إن تي في" الألمانية، وبناءً على تقارير وسائل الإعلام البريطانية، تستخدم أوكرانيا الدبابات التي زودتها بريطانيا في هجومها على منطقة كورسك الروسية. وذكرت قناة سكاي نيوز ووسائل إعلام أخرى أن هذه الدبابات هي من طراز تشالنجر ٢ التي قدمتها لندن لكييف.

لم تقدم وزارة الدفاع البريطانية معلومات دقيقة حول أي من الأسلحة التي قدمتها بريطانيا تستخدمها أوكرانيا. وقال متحدث باسم الوزارة إن موقفها لم يتغير، موضحًا: "نوضح في عملية التوريد أنه يجب استخدام المعدات وفقًا للقانون الدولي". و ادعى أن لأوكرانيا الحق الواضح في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الروسية "غير القانونية" بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي لا تمنع العمليات داخل روسيا.

قدمت الحكومة البريطانية، من بين أمور أخرى، سربًا مكونًا من ١٤ دبابة تشالنجر ٢ للجيش الأوكراني منذ بداية الحرب في فبراير ٢٠٢٢. كما تلقت كييف صواريخ ستورم شادو الجوالة من لندن. وفقًا لتقرير في صحيفة التايمز، سمح بن والاس، وزير الدفاع المحافظ البريطاني السابق الذي كان في منصبه وقت تسليم الأسلحة، لكييف باستخدام هذه المعدات لشن هجمات ضد روسيا إذا كانت الأهداف هي اللوجستيات والبنية التحتية لموسكو في حربها ضد أوكرانيا. ومع ذلك، وُضعت في ذلك الوقت قيود على استخدام صواريخ ستورم شادو الجوالة.

من جهته أعلن جون هيلي، وزير الدفاع البريطاني الجديد في حكومة حزب العمال الحاكم، عن مزيد من المساعدات العسكرية لأوكرانيا بعد فترة وجيزة من توليه منصبه في أوائل يوليو. كما دعم كير ستارمر، رئيس الوزراء البريطاني الجديد، الهجمات الأوكرانية في روسيا. تعد بريطانيا أحد أهم الحلفاء العسكريين لأوكرانيا في حربها ضد روسيا.

كما أعطى بعض المسؤولين في الحكومة الألمانية مؤخرًا الضوء الأخضر لكييف لاستخدام الأسلحة الغربية لمهاجمة الأراضي الروسية. صرح أولريش ليخت، أحد مسؤولي السياسة الخارجية في الحزب الليبرالي الديمقراطي الألماني الحاكم، بأن أوكرانيا يمكنها أيضًا استخدام الأسلحة الألمانية في التقدم داخل الأراضي الروسية. وقال إن هذا الأمر مغطى بموجب القانون الدولي.

وأضاف: "لقد قدمنا لأوكرانيا أسلحة تعتبر جزءًا من معداتها العسكرية بعد التسليم". وقال لشبكة التحرير الألمانية (RND):" بالطبع، أوكرانيا حرة في استخدام هذه المعدات دون قيود. لا حاجة لموافقة صريحة من ألمانيا على ذلك، لأن استخدام أوكرانيا لهذه الأسلحة يتوافق مع القانون الدولي".

كما أكد متحدث باسم وزارة الدفاع الألمانية مؤخرًا في تصريحات منفصلة أنه لا يوجد ما يمنع كييف من استخدام الأسلحة التي قدمتها ألمانيا على الأراضي الروسية. يعد هجوم كييف على منطقة كورسك، الذي بدأ في ٦ أغسطس، أكبر هجوم على الأراضي الروسية منذ بداية النزاع في فبراير ٢٠٢٢.